ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الاجراءات الخاصة بالأمم المتحدة
حدود التأثير ومعالجة التحديات

تقرير صادر عن مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	2
تمهيد	3
التحديات التي تواجه الإجراءات الخاصة	5
التأثير الإيجابي للإجراءات الخاصة	15
الاقتراحات المحددة لتحسين الإجراءات الخاصة	19
التوصيات	20

تقديم

لا شـــك إن الأزمة التي يمر بها النظام الدولي لحقوق الإنســـان لن تكون أزمة مؤقتة، إذا لم تتخذ خطوات جريئة غير تقليدية للإصـــلاح، بما في ذلك تعزيز كفاءة الآليات الدولية لحقوق الإنسان وفي قلبها الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة. ولعل الأهمية التي تمثلها الإجراءات الخاصـــة غنية عن البيان، فهي بمثابة آذان وعيون مجلس حقوق الإنســان ووصـفها الأمين العام الأسـبق كوفي عنان بإنها درة التاج للنظام الدولي لحقوق الإنسـان، نظرًا للدور المؤثر الذي يقوم به أصـــحاب الولايات للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، واتخاذ خطوات وقائية لمنع هذه الانتهاكات وغيرها من الممارسات الضارة بالأفراد والشعوب.

المؤســـف ما تواجهه الإجراءات الخاصـــة من تحديات متعددة في عالم يموج بالأزمات ولعل أهمها ازمة السـيولة التي تعصـف بمنظومة الأمم المتحدة، والتي تؤثر على أنشـطة أصـحاب الولايات وتعيق عملهم وبجانـب ذلـك يواجـه بعض المكلفين بولايـات في إطـار الإجراءات الخاصـــة أعمال تخويف وترهيب بســـبب عملهم ولعل المثال الواضـــح هي أعمال الترهيب والتخويف الذي تواجه المقررة الخاصـة المعنية بحقوق الإنسـان في الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة. كمـا لا تزال بعض من أصـــحاب الولايـات لا يلقون إلا تعـاون محـدود من الـدول الأعضـــاء، ويمثل انشـــاء ولايات أخري دون موافقة الدولة المعنية تحديًا في تســـهيل عمل بعض من أصحاب الولايات.

لكن تدارك هذه التحديات التي تواجهه الإجراءات الخاصـــة ليس ضـــربًا من الخيال فهناك فرصـــة لدراســـة أوجه التمويل المســـتدام الذي يمكن أن يتوافر شـــرط الا يرتبط بتوجهات محددة تفرض على أصـــحاب الولايات وفي هذا التقرير اقتراح محدد لزيادة تمويل الإجراءات الخاصـة، كما إن هناك ضـرورة في اسـتمرار الحوار بين الإجراءات الخاصـة والدول الأعضـاء للارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان مع ضرورة تقديم المساعدة الفنية للدول التي تلتمس هذه المسـاعدة دون ممارسـة أي ضـغوط على هذه الدول. كل هذه الخطوات من شـأنها تعزيز فعالية الإجراءات الخاصـة وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنســان في هذا الشأن.

أيمن عقيل

رئيس مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

التمهيد

تُعد الإجراءات الخاصة إحدى الركائز الأساسية للنظام الدولي لحماية حقوق الإنسان، حيث تتألف من مجموعة من الخبراء المستقلين المكلفين بولايات تهدف إلى تقديم تقارير واستشارات بشأن قضايا حقوق الإنسان، سواء من منظور مواضيعي يتناول قضايا محددة، أو من منظور قطري يركز على أوضاع حقوق الإنسان في دول معينة. ووفقًا لآخر الإحصاءات، بلغ عدد أصحاب الولايات 60 ولاية، موزعة بين 46 ولاية مواضيعية و14 ولاية قطرية، مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذه الآلية في تعزيز المساءلة الحقوقية على المستوى الدولي.

تعود جذور الإجراءات الخاصة إلى عام 1967، عندما أنشأت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - التي حلّ محلها مجلس حقوق الإنسان لاحقًا - فريق عمل للتحقيق في حالة حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا، ومع مرور الوقت، تطورت هذه الآلية وأصبحت أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها المجتمع الدولي لرصد وتحليل أوضاع حقوق الإنسان عالميًا، حيث يتمتع أصحاب الولايات بصلاحيات تتيح لهم جمع المعلومات وإجراء تحقيقات مستقلة وإعداد توصيات تستند إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد وصف الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، كوفي عنان، الإجراءات الخاصة بأنها "درة تاج النظام الدولي لحقوق الإنسان"، مشيرًا إلى أنها تمثل "عيون وآذان مجلس حقوق الإنسان"، نظرًا لقدرتها الفريدة على تلقي المعلومات من مصادر متعددة حول العالم، مما يجعلها أداة حيوية لإيصال أصوات الضحايا والمجتمعات المتضررة. وتتميز هذه الآلية بقدرتها على تجاوز قاعات الأمم المتحدة من خلال تنفيذ زيارات ميدانية للدول التي يُحتمل أن تشهد انتهاكات حقوقية، حيث تتيح هذه الزيارات لأصحاب الولايات فرصة الالتقاء مباشرة بالضحايا وممثلي المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين، مما يمنحها ميزة تفاضلية مقارنة بآليات أخرى مثل لجان المعاهدات، التي تعتمد بشكل أساسي على التقارير المقدمة من الدول.

وقد أكد مجلس حقوق الإنسان، في قراره رقم 6/42، على الدور الجوهري الذي تلعبه الإجراءات الخاصة في منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من خلال آلياتها المختلفة التي تشمل الرصد والإبلاغ والتوصية للدول والجهات المعنية. كما دعا المجلس أصحاب الولايات إلى تطوير نهج عملي لتعزيز الوقاية من هذه الانتهاكات، وإدماج هذا البُعد الوقائي في تقييماتهم وتوصياتهم، لضمان حماية حقوق الإنسان قبل وقوع الانتهاكات وليس فقط بعد حدوثها.

يتمتع أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة بصلاحيات متعددة تمكنهم من تنفيذ ولاياتهم بفعالية. وتشمل هذه الصلاحيات إجراء زيارات ميدانية للدول بهدف تقييم أوضاع حقوق الإنسان على الأرض، وكذلك إرسال بلاغات رسمية إلى الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى بشأن انتهاكات مزعومة، مع تقديم توصيات محددة لمعالجتها. كما يقومون بإعداد تقارير موضوعية تستند إلى أدلة وبيانات موثوقة، وعقد مشاورات مع الخبراء وأصحاب المصلحة لتعزيز فهم أعمق للقضايا التي يعملون عليها. إلى جانب ذلك، يشارك المكلفون بولايات في أنشطة المناصرة ورفع الوعي بالقضايا الحقوقية التي تندرج ضمن اختصاصاتهم. ويُنفذ أصحاب الولايات هذه المهام بشكل مستقل تمامًا عن الأمم المتحدة، حيث إنهم خبراء غير مدفوعي الأجر، مما يعزز من حياديتهم واستقلاليتهم، ويمكّنهم من تقديم تقييمات موضوعية بعيدًا عن أي ضغوط سياسية أو مالية.

في هذا السياق، وضمن جهودها الرامية إلى تعزيز فعالية الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، تُقدم مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** هذا التقرير كجزء من سلسلة تقارير تهدف إلى تقييم وتحليل التحديات التي تواجه الإجراءات الخاصة، واقتراح حلول مبتكرة لتعزيز فعاليتها. وقد اختارت مؤسسة ماعت الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان كمنصة مناسبة لنشر هذا التقرير، نظرًا لأهمية هذه الدورة في مناقشة القضايا المرتبطة بإصلاح آليات حقوق الإنسان الدولية.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على التحديات الراهنة التي تواجه الإجراءات الخاصة، لا سيما في ظل الأزمة المالية غير المسبوقة التي تعاني منها الأمم المتحدة، والتي تؤثر بشكل مباشر على قدرة أصحاب الولايات على تنفيذ ولاياتهم بفعالية. كما يستعرض التقرير أثر عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ويقدم مقترحات عملية لتعزيز كفاءة هذه الآلية، بما يسهم في تحسين أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع. علاوة على ذلك، يناقش التقرير التطورات المرتبطة بقرار الجمعية العامة رقم 300/57 لعام 2003، الذي دعا إلى مراجعة الإجراءات الخاصة بهدف ترشيد عملها وتعزيز فعاليتها، وذلك في سياق أوسع لإصلاح منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

يمثل هذا التقرير خطوة نحو تعزيز استقلالية وتمكين الإجراءات الخاصة، وضمان استمرارها كأداة رئيسية لرصد وتحليل أوضاع حقوق الإنسان عالميًا، بما يسهم في تعزيز التزام الدول بالتوصيات الصادرة عنها، وتحقيق حماية أكثر فاعلية لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

أولا: التحديات التي تواجه الإجراءات الخاصة

على الرغم من التطور الملحوظ الذي شهده نظام الإجراءات الخاصة، وما صاحبه من تعزيز لأهميته كإحدى الآليات الأساسية لحماية حقوق الإنسان، لا تزال هذه الآلية تواجه عقبات جوهرية تعرقل فاعليتها وتحدّ من قدرتها على تحقيق أهدافها بالكامل. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز التحديات التي تعترض عمل أصحاب الولايات، والتي تتطلب حلولًا مبتكرة لضمان استدامة دور الإجراءات الخاصة وتعزيز فعاليتها.

1. أزمة السيولة في الأمم المتحدة وتأثيرها على الإجراءات الخاصة

تعاني منظومة الأمم المتحدة من أزمة مالية متفاقمة، انعكست بشكل مباشر على أنشطة أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، حيث أدت نسبة الاشتراكات المتأخرة غير المسبوقة من قِبل الدول الأعضاء إلى تقليص الموارد المتاحة لدعم عمل الخبراء المستقلين. ووفقًا للأمين العام للأمم المتحدة، فقد بلغت هذه الأزمة ذروتها بحلول نهاية عام 2023، عندما سجلت المنظمة أعلى مستوى من التأخر في سداد الحصص العادية للميزانية في تاريخها، مما أثّر على تنفيذ العديد من الأنشطة الأساسية.

وتشير التقديرات إلى أن العجز النقدي في الميزانية العادية للأمم المتحدة قد يصل إلى 382 مليون دولار بحلول نهاية عام 2025[1]، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا لاستدامة عمل الإجراءات الخاصة، نظرًا لاعتمادها الكبير على تمويل الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها، بما في ذلك الزيارات القطرية، وإعداد التقارير، وإجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة. ويؤدي هذا العجز إلى تقييد قدرة المكلفين بولايات على أداء مهامهم بفعالية، مما قد يُضعف الدور الرقابي لهذه الآلية، ويحدّ من تأثيرها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عالميًا.

في ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة الملحة إلى استكشاف مصادر تمويل مستدامة لدعم نظام الإجراءات الخاصة، دون المساس باستقلاليته أو التأثير على موضوعية عمله، وذلك لضمان استمراريته كأحد الركائز الأساسية للنظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. حيث يؤثر ذلك بالتعبية على ركيزة حقوق الإنسان باعتباره أحد الأركان الثلاثة لمنظومة الأمم المتحدة فتمويل حقوق الإنسان مثل في نهاية 2024 أقل من 5٪ من الميزانية العادية للأمم المتحدة[2]، وقد أثرت الأزمة المالية على أصحاب الولايات ويتجلى هذا التأثير في تقييد وصول

[1] Improving the financial situation of the United Nations: report of the Advisory Committee on Administrative and Budgetary Questions, https://digitallibrary.un.org/record/4078425?ln=en&v=pdf

[2] Joint Declaration adopted by the 30th Annual Meeting of Special Rapporteurs, Independent Experts, and Chairpersons of the Working Groups of the Special Procedures of the Human Rights Council, https://tinyurl.com/ammwjvdx

بعض المكلفين بولايات إلى الدول المستهدفة بالزيارات القطرية[3]. فمن المفترض أن يقوم كل صاحب ولاية بزيارتين قطريتين سنويًا. ومن بين التأثيرات الجلية لأزمة السيولة أيضا إلى تأجيل الاجتماع السنوي الثلاثون لأصحاب الولايات من يونيو وترحيله إلى ديسمبر 2024[4]، وهذه العقبات تحد من إمكانية وصول أصحاب الولايات إلى الدول للتأكد من الانتهاكات المزعومة على أرض الواقع، وبالتبعية تعزيز حقوق الضحايا، وترى مؤسسة ماعت أن أزمة السيولة التي تواجه الأمم المتحدة تتطلب البحث عن آليات تمويل مستدامة تضمن استمرارية عمل الإجراءات الخاصة، لا سيما في ظل الأزمات المالية المتكررة التي تؤثر على مختلف هيئات المنظمة، ومنها مجلس حقوق الإنسان. فالتمويل المستدام من شأنه أن يساهم في تمكين هذه الآلية من تنفيذ ولاياتها بفعالية، بعيدًا عن القيود المالية التي تعيق أنشطتها الأساسية، مثل الزيارات القطرية، وإعداد التقارير، والتواصل مع الجهات المعنية.

وعلى سبيل المثال، تُقدَّر تكلفة تشغيل ولاية واحدة للإجراءات الخاصة لمدة ثلاث سنوات بحوالي 1.5 مليون دولار أمريكي، وقد تتجاوز هذا الرقم في بعض الحالات. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء التي تدفع باتجاه إنشاء ولايات جديدة من خلال تقديم مشاريع قرارات في مجلس حقوق الإنسان غالبًا ما تفشل في تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لضمان تفعيل هذه الولايات بالشكل المطلوب. ويؤدي هذا إلى فجوة متزايدة بين عدد الولايات المنشأة حديثًا والموارد المتاحة لدعمها، مما يُلقي بظلاله على قدرة الإجراءات الخاصة في القيام بدورها الرقابي بفعالية[5].

وقد أدى هذا التوسع غير المتوازن إلى تحديات إضافية، حيث أصبح يُنظر إلى استحداث ولايات جديدة بشكل سلبي في ظل محدودية الموارد المتاحة، والتي لم تتماشى مع النمو المستمر لنظام الإجراءات الخاصة .فمع تزايد عدد الولايات، يزداد عدد التقارير الدورية التي تحتاج إلى الترجمة والنشر، بالإضافة إلى الحاجة إلى الموظفين الذين يساهمون في تنسيق عمل أصحاب الولايات، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًا على مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الذي يُعنى بتوفير الدعم الإداري والفني لأصحاب الولايات.

في هذا السياق، يصبح من الضروري إعادة النظر في آليات تمويل الإجراءات الخاصة، بما يضمن تحقيق التوازن بين عدد الولايات القائمة والموارد المخصصة لها، مع تبنّي

[3] حتى 31 ديسمبر 2024، من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة، تمت زيارة 173 دولة ما يمثل نحو (89.64%) على الأقل من قبل أحد المندوبين المعينين من آليات الإجراءات الخاصة، بينما لم تُزُر 20 دولة وهو ما يمثل نحو (10.4%) بعد. من بين هذه الأخيرة، لم تتلق 3 دول طلبات زيارة، ورفضت 15 دولة قبول طلبات الزيارة، ومن بينها، وافقت دولتان على طلبات زيارة لم تُنفذ بعد.

[4] 30th Annual Meeting of Special Rapporteurs, Independent Experts and Chairs of Working Groups, https://www.ohchr.org/en/events/meetings/2024/30th-annual-meeting-special-rapporteurs-independent-experts-and-chairs-working

[5] Special Procedures: Determinants of Influence. https://www.universal-rights.org/wp-content/uploads/2015/02/URG_Human_rights_special_procedures_pge_by_pge_hd.pdf

استراتيجيات تمويل مبتكرة تستند إلى الاستدامة والشفافية، دون التأثير على استقلالية أصحاب الولايات أو فرض أجندات سياسية قد تضر بمصداقية هذه الآلية الدولية.

- **مصادر تمويل الإجراءات الخاصة**

هناك ثلاثة مصادر لتمويل الإجراءات الخاصة يستخدمها أصحاب الولايات لتنفيذ المهام الموكلة إليهم [6]:

- **الاشتراكات في الميزانية العادية**: حيث تُمول جزء من تكاليف الدعم والسفر للزيارات الميدانية لأصحاب الولايات من خلال المساهمات المقررة للدول الأعضاء في الميزانية العادية للأمم المتحدة.
- **المساهمات الطوعية**: يستخدم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان المساهمات الطوعية المقدمة من الدول الأعضاء لتوفير دعم إضافي للإجراءات الخاصة.
- **التمويل الخارجي**: يمكن أن يحصل أصحاب الولايات أيضًا على تمويل خارجي من كيانات مثل المنظمات غير الحكومية وبعض المؤسسات الخاصة للمساعدة في تمويل أعمالهم[7].

2. أعمال الترهيب والتخويف ضد أصحاب الولايات: تحدٍ يهدد استقلالية الإجراءات الخاصة

يواجه بعض أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة أعمال ترهيب وتخويف نتيجة ممارستهم للمهام المنوطة بهم، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لاستقلاليتهم وقدرتهم على تقييم أوضاع حقوق الإنسان بموضوعية وحيادية. ويعد استهداف المكلفين بولايات أحد التحديات الخطيرة التي تقوض فاعلية هذه الآلية، إذ تسعى بعض الأطراف إلى تقويض عملهم من خلال الضغوط السياسية والتهديدات الشخصية، مما قد يحدّ من قدرتهم على تنفيذ ولاياتهم بحرية وأمان.

وفي هذا السياق، تعرضت فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، لأعمال تخويف وترهيب عقب اندلاع الأحداث في السابع من أكتوبر 2023. وشملت هذه التهديدات ضغوطًا مارستها سلطات الاحتلال

[6] United Nations: Information on Independent Human Rights Experts and Their Work, https://www.gao.gov/assets/gao-25-107361.pdf
[7] Ibid

الإســرائيلي على بعض الدول لمنع اســتقبالها على أراضــيها، فضــلًا عن تلقيها تهديدات بالقتل[8]، في محاولة واضحة لتقويض عملها وثنيها عن ممارسة ولايتها بحرية واستقلالية.

وبحسـب مدونة قواعد السـلوك الخاصـة بالإجراءات الخاصـة، ينبغي ضـمان حرية أصـحاب الولايات في تقييم أوضاع حقوق الإنسان ضمن نطاق اختصاصهم، دون أي تدخل أو ضغوط قد تؤثر على اســتنتاجاتهم أو توصــياتهم[9]. كما أن أعمال التخويف والترهيب ضــد أصــحاب الولايات لا تُعد فقط انتهاكًا لاســتقلاليتهم، بل تمثل تقويضًــا للمنظومة الأممية لحقوق الإنسان، التي تعتمد على عمل هؤلاء الخبراء في كشف الانتهاكات وتعزيز المساءلة.

وتري مؤسـسـة ماعت إن حماية أصـحاب الولايات وضـمان قدرتهم على أداء مهامهم دون ضـغوط هو مسـؤولية مجلس حقوق الإنسـان والأمم المتحدة ككل، حيث يجب تعزيز آليات الحماية وضــمان عدم إفلات الجهات التي تمارس الترهيب من المســاءلة، بما يحافظ على نزاهة واستقلالية الإجراءات الخاصة كإحدى الركائز الأساسية لحماية حقوق الإنسان دوليًا.

3. إشكالية إنشاء ولايات دون موافقة الدول المعنية وتأثيرها على فعالية الإجراءات الخاصة

لا يزال مجلس حقوق الإنسـان يعتمد، بناءً على مشـاريع قرارات مقدمة من الدول الأعضـاء، لإنشـاء ولايات خاصـة ببعض الدول دون الحصـول على موافقة الدول المعنية أو التشـاور معها. ويؤدي هذا النهج إلى إضعاف فعالية الإجراءات الخاصة، حيث يواجه أصحاب الولايات تحديات كبيرة في تنفيذ مهامهم، نظرًا لرفض الدول المستهدفة التعاون معهم أو السماح لهم بدخول أراضيها لإجراء التقييمات الميدانية، وفي هذه الحالات، يقتصر دور المقرر الخاص على إعداد التقارير وتقديمها إلى مجلس حقوق الإنســان دون التمكن من جمع المعلومات المباشـرة أو التواصـل مع الضـحايا وأصـحاب المصـلحة، مما يُضـعف الطابع العملي والتأثير الفعلي لولاياتهم.

بالإضـافة إلى ذلك، يؤدي إنشـاء هذه الولايات دون موافقة الدول المعنية إلى تأجيج التوترات بين مجلس حقوق الإنسان وبعض الحكومات، مما يجعل أصحاب الولايات في صدام مباشر مع الـدول المعنيـة، بـدلاً من العمـل على تحفيز الحوار وتحقيق التعـاون من أجـل تحســين أوضاع حقوق الإنسان. ومن بين 14ولاية قطرية قائمة حاليًا[10]، نادرًا ما توافق الدولة المعنية

[8] Standing with the UN Special Rapporteur Francesca Albanese in Face of Israeli-Led, Western-Backed, Intensified Attacks Amid Ongoing Genocide, https://www.alhaq.org/advocacy/24806.html
[9] Ibid
[10] See, https://spinternet.ohchr.org/ViewAllCountryMandates.aspx

على التعاون مع الإجراء الخاص المعني بها، مما يجعل العديد من هذه الولايات غير فعالة في أحيان كثيرة.

فعلى سبيل المثال، خلال الحوار التفاعلي حول تقرير المفوض السامي في الدورة 55 لمجلس حقوق الإنسان، رفضت السودان إنشاء أو تجديد أي آليات دون موافقة الدولة المعنية، مشيرة إلى أن ذلك يؤدي إلى تداخل الولاية مع آليات أخرى ويضعف فعاليتها .وترى مؤسسة ماعت أن استمرار هذا النهج من قِبل الدول الغربية في تبني مشاريع قرارات لإنشاء وتجديد الولايات القطرية دون توافق دولي سيؤدي إلى تكريس الخلافات الجوهرية حول هذه الآليات، مما يزيد من حالة الاستقطاب داخل مجلس حقوق الإنسان، ويدفع الدول المستهدفة إلى رفض أي تعاون مع أصحاب الولايات، مما ينعكس سلبًا على مصداقية وفعالية النظام الدولي لحقوق الإنسان.

لذلك، من الضروري تبنّي مقاربات جديدة تضمن إشراك الدول المعنية في عملية إنشاء وتجديد الولايات القطرية، مع التركيز على الحوار وبناء الثقة بدلاً من فرض آليات رقابية دون توافق، مما قد يعزز فرص التعاون ويدعم فعالية عمل الإجراءات الخاصة.

4. ضعف تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان

تلاحظ مؤسسة ماعت أن من أبرز التحديات التي تواجه الإجراءات الخاصة هو ضعف امتثال المكلفين بولايات لعدد من القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، وكذلك القرارات التي كانت قد صدرت سابقًا عن لجنة حقوق الإنسان، وهذا الامتناع عن الالتزام بالقرارات يعرقل تقدم العمل ويحدّ من تأثير هذه الآلية الأممية الهامة.

ويبرز هذا التحدي بوضوح في القرار 76 لسنة 2004[11]، الذي أصدرته لجنة حقوق الإنسان، والذي يقتضي من جميع أصحاب الولايات تقديم تقارير متابعة تُرفق بتقاريرهم السنوية، على أن تعكس هذه التقارير الإنجازات وأفضل الممارسات التي تحققت خلال العام، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الولاية واقتراحات التحسين التي يمكن اتخاذها لتعزيز فاعلية العمل في المستقبل.

ومع ذلك، تشير مؤسسة ماعت إلى أن أكثر من 50% من أصحاب الولايات لم يلتزموا بتنفيذ هذا القرار[12]، مما يُظهر ضعف التنفيذ والامتثال للقرارات الأممية الصادرة. وهذا يعكس

[11] Commission on Human Rights Resolution 2004/76: Human Rights and Special Procedures, https://www.refworld.org/legal/resolution/unchr/2004/en/36515
[12] Ibid

قصـورًا في مسـتوى المتابعة والمسـاءلة داخل مجلس حقوق الإنسـان نفسـه، ويحد من الشفافية والمحاسبة التي من المفترض أن تميز عمل الإجراءات الخاصة.

تُعد هذه المسـألة إحدى أبرز العقبات التي تؤثر على فعالية الإجراءات الخاصـة في تحقيق أهدافها، حيث يُفترض أن تسـاهم التقارير الدورية في تعزيز التواصـل بين أصـحاب الولايات والدول الأعضـاء، مما يتيح تقييمًا دقيقًا لما تم تحقيقه من تقدم في مجال حقوق الإنسـان والتعرف على العقبات التي تقف في طريق تنفيذ التوصـيات. كما أن عدم الامتثال للقرارات يزيد من غموض التأثير الفعلي للإجراءات الخاصـة ويُضـعف الثقة في قدرتها على إحداث تغيير ملموس في أوضاع حقوق الإنسان.

من هنا، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز آليات المتابعة وفرض عقوبات أو تدابير تصـحيحية على أصـحاب الولايات الذين يتجاهلون القرارات الأممية، بما يضـمن الامتثال الكامل لهذه القرارات، ويعزز من المصداقية والفعالية الشاملة للإجراءات الخاصة.

5. الاستجابة المحدودة من قبل الدول الأعضاء للبلاغات والزيارات

تلاحظ مؤسسة ماعت أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تُظهر استجابة محدودة لرسائل وبلاغات الإجراءات الخاصـة، حيث لا تتجاوز نسـبة الاسـتجابة 46.6% من إجمالي البلاغات المرسلة في عام 2024، والتي بلغ عددها 665 بلاغًا[13]. هذا الرقم يُظهر عدم استجابة عدد كبير من الدول، مما يعكس قصورًا في تعاون الدول الأعضاء مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

على سـبيل المثال، كانت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من الدول التي تلقت أكبر عدد من البلاغات، حيث وصـل عدد البلاغات المرسـلة إليها في عام 2024 إلى 73 بلاغًا، ومع ذلك، لم تقم الولايات المتحدة بالرد إلا على 22 بلاغًا فقط، وهو ما يعادل 30.1% من إجمالي البلاغات التي اسـتلمتها[14]. ويُظهر هذا نقصًـا كبيرًا في التفاعل الإيجابي مع البلاغات الواردة من الإجراءات الخاصـة، مما يجعل الولايات المتحدة أحد أبرز الأمثلة على الدول التي لا تُظهر تعاونًا كافيًا مع الآلية.

ويستمر هذا النقص في الاستجابة في سياقات أخرى أيضًا، حيث تتجاهل بعض الدول غالبية البلاغات التي تُحيلها إليها الإجراءات الخاصـة، مما يضـعف فاعلية هذه الآلية ويقلل من تأثيرها في مكافحة الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان.

[13] See, https://shorturl.at/OAQ7k
[14] Index of Human Rights Council Member States, https://maatpeace.org/wp-content/uploads/2025/02/Index-of-Human-Rights-Council-Member-States.pdf

وفيما يتعلق بالزيارات الميدانية، تواصـــل بعض الدول رفض التعاون أو القبول المحدود للزيارات من قبل أصـحاب الولايات. فمنذ عام 1992 وحتى مايو 2024، أكمل أصـحاب الولايات 1,582 زيارة إلى 177 دولة، لكن بعض الدول ترفض اســتقبال ولايات معينة، خاصــة تلك التي تكون معنية بوضــع حقوق الإنســان في تلك البلدان. بعض الدول تتعاون جزئيًا أو انتقائيًا، حيث تقبل زيارات محددة أو ترد على البلاغات لكنها ترفض الســماح بالزيارات الميدانية، مما يؤثر على قدرة أصـحاب الولايات على إجراء تقييم شـامل للانتهاكات التي قد تحدث داخل هذه الدول.

رغم ذلك، تظل هناك دول تتعاون بشـكل أكبر مع الآلية، حيث تقبل دعوات أصـحاب الولايات لزيارة أراضيها بصورة كبيرة مقارنة بدول أخرى. وفي هذا السياق، من المهم تسليط الضوء على الدول التي تســتمر في التعاون، مما يعكس التزامها بتعزيز حقوق الإنســان في إطار الآليات الأممية.

الجدول الأول: الدول الأكثر استقبالا لأصحاب الولايات

الدولة	عدد الزيارات
هايتي	61
السودان	42
كمبوديا	40
الأراضي الفلسطينية	33

6. صعوبة وصول الضحايا لمنظومة الشكاوى

يُعد نظام الشـكاوى في الإجراءات الخاصـة أحد الأدوات الأساسـية التي تتيح للضـحايا تقديم شــكواهم حول الانتهاكات التي يتعرضــون لها، إلا أن هذا النظام يواجه تحديًا هامًا يتعلق بـ صـعوبة الوصـول إليه. إذ يواجه العديد من الضـحايا عقبات كبيرة تحول دون اسـتفادتهم من هذا النظام، وهو ما يقوض قدرة الإجراءات الخاصــة على تحقيق تأثير فعلي في مجال حماية حقوق الإنسان.

أحد أبرز هذه العقبات هو اســتبعاد الضــحايا الذين لا يملكون القدرة على الوصــول إلى المنظومة، حيث أن الكثير من الضـحايا، خاصـة في المناطق النائية أو ذات الوضـع السـياسـي الصــعب، يفتقرون إلى الوســائل اللازمة للتواصــل مع منظمات غير حكومية تعمل على

دعمهم في تقديم الشكاوى. ويقتصر الوصول إلى هذه الآلية على الضحايا الذين يمكنهم الاتصال بمنظمات غير حكومية أو أن لديهم شبكات دعم قانونية أو اجتماعية قادرة على مساعدتهم في التنقل عبر العملية المعقدة لتقديم الشكاوى.

إضافة إلى ذلك، يواجه الضحايا العقبة اللغوية حيث أن المنصة الخاصة بتقديم الشكاوى والمواد الإرشادية المتاحة حول النظام موجودة باللغة الإنجليزية فقط. هذا يعزز العوائق اللغوية ويستبعد العديد من الضحايا الذين لا يجيدون الإنجليزية، مما يجعل من الصعب عليهم فهم الإجراءات وتقديم شكاواهم بشكل صحيح. ومن ثم، تقتصر استفادة هؤلاء الضحايا على فئة معينة قد تكون في المناطق الناطقة بالإنجليزية أو التي تتمتع بموارد تدعم هذه الفئة.

وبالتالي، تبرز الحاجة الملحة لتطوير منظومة الشكاوى في الإجراءات الخاصة بحيث تصبح أكثر وصولًا لجميع الضحايا، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية أو اللغوية، مما يعزز شمولية الآلية ويزيد من قدرتها على تقديم حماية فعالة للحقوق الإنسانية في مختلف السياقات.

7. عدم وجود آلية لمتابعة توصيات الإجراءات الخاصة

تواجه الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة تحديًا بالغ الأهمية يتعلق بعدم وجود آلية منهجية وفعالة لمتابعة تنفيذ التوصيات التي يقدمها المقررون الخاصون بعد زياراتهم الميدانية إلى الدول المعنية. وبالمقارنة مع آليات حقوق الإنسان الأخرى مثل لجان المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، التي تمتلك آليات محددة وواضحة لمتابعة تنفيذ التوصيات، فإن الإجراءات الخاصة تفتقر إلى آلية فعالة تضمن تتبع تنفيذ التوصيات بعد تقديم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان.

عادةً ما تنتهي الزيارة الميدانية للمقرر الخاص بتقديم تقرير يحتوي على مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين وضع حقوق الإنسان في الدولة المعنية. ومع ذلك، لا يتم تتبع تنفيذ هذه التوصيات بشكل منهجي بعد أن يُسلم التقرير، مما يعوق قدرة الإجراءات الخاصة على التأكد من أن التوصيات قد تم تنفيذها أو أنها قيد التنفيذ.

تُظهر هذه المشكلة نقصًا في المساءلة والشفافية، حيث لا يُعلم ما إذا كانت الدول المعنية قد اتخذت خطوات ملموسة لتنفيذ التوصيات أم لا. هذا يؤدي إلى ضعف فعالية الإجراءات الخاصة في التأثير على تحسين أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع.

لذلك، تبرز الحاجة إلى تطبيق آلية متابعة أكثر منهجية تضمن المساءلة وتتيح تتبع تقدم تنفيذ التوصيات بوضوح وشفافية. يمكن أن تشمل هذه الآلية التقارير الدورية من الدول

المعنية حول إجراءات التنفيذ أو آلية إشـراف مسـتقلة تراقب عملية التنفيذ وتُعلم مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء بما يتم تحقيقه من تقدم.

8. الاتفاق المحدود على دعم نظام الإجراءات الخاصة وتحديات إصلاحه

بموجب قرار الجمعية العامة 251/60، الذي أنشـأ مجلس حقوق الإنسـان، تم النص على ضرورة مراجعة عمل المجلس بعد خمس سنوات من إنشائه، بما في ذلك نظام الإجراءات الخاصـة. فمن الناحية النظرية، كان من المفترض أن يوفر هذا القرار فرصـة للدول لتقييم التحديات التي تواجه الإجراءات الخاصـة، وتقديم اقتراحات لتعزيز فعاليتها، بحيث يتمكن هذا النظام من الاسـتجابة بشـكل أكثر فاعلية للمهمة الأسـاسـية المتمثلة في دراسـة "الحالات التي تكشف عن نمط ثابت من انتهاكات حقوق الإنسان."

ومع ذلك، من الناحية العملية، لم تسـفر اسـتعراضـات 2011 عن تحقيق تقدم ملموس في إصـلاح نظام الإجراءات الخاصـة. بل على العكس، سـجل الاسـتعراض زيادة في الاختلافات بين الدول بشـأن طبيعة الآلية والأدوار الموكلة إليها. فقد تم تقديم 437 مقترحًا من الدول حول إصـلاح الإجراءات الخاصـة، شـملت هذه المقترحات وجهات نظر متعددة حول قضـايا الاسـتقلال والمسـاءلة لأصـحاب الولايات، حيث تمثل 154 مقترحًا، أي ما يعادل 35% من المقترحات، في هذا السـياق. بينما ركز 31 مقترحًا على قضـية "انتشـار" الولايات، مما يعكس مخاوف بعض الدول من التوسع في إنشاء ولايات جديدة.

من جهة أخرى، تم تقديم 75 مقترحًا حول كيفية التعامل مع عدم تعاون الدول مع أصـحاب الولايات، في حين تم تخصـيص 74 مقترحًا لـدعم الأمانـة العـامـة وإدارة الموارد اللازمـة للإجراءات الخاصة. كما تم تقديم 20 مقترحًا يتعلق بـ التنفيذ والمتابعة، وهو ما يعكس تباين الآراء بشأن سبل تعزيز فعالية النظام في متابعة التوصيات وتنفيذها.

وبناءً على هذه المقترحات، يتبين أن هناك افتقارًا إلى الاتفاق حول القضـايا المحددة التي يجب إصـلاحها في نظام الإجراءات الخاصـة. وهذا يعكس تباينًا بين الدول حول الأولويات والأساليب التي ينبغي تبنيها لتقوية هذه الآلية.

9. الحاجة إلى تعزيز الشفافية المالية للإجراءات الخاصة

تُعد الشـفافية المالية واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الإجراءات الخاصـة للأمم المتحدة، حيث تتسبب في جدل مستمر بين الدول الأعضاء. تُشير مؤسسة ماعت إلى أن هذه القضية تُعد من المسـائل الحسـاسـة التي تثير العديد من المخاوف، خاصـة في ما يتعلق بمصـادر التمويل والضغوط التي قد يتعرض لها أصحاب الولايات بسبب التمويل الخارجي.

وفقًا لمدونة سلوك الإجراءات الخاصة، يتم منع أصحاب الولايات من قبول الهدايا أو الهبات من أي حكومة أو جهة غير حكومية مقابل الأنشـــطة المتعلقة بولايتهم، وذلك لضـــمان اسـتقلالهم وعدم تأثرهم بأي مؤثرات خارجية. كما أكدت قرارات مجلس حقوق الإنسـان على ضرورة أن يتم تمويل الإجراءات الخاصة وفقًا لنهج شفاف تمامًا، حيث يتم الإفصاح الكامل عن أي تمويل متلقٍ من أي مصدر.

ومع ذلك، تشـــير تقارير مجلس مراجعي الحســـابات التابع للأمم المتحدة في عام 2011 إلى وجود مخاوف من وجود اتفاقيات غير معلنة بين حاملي الولايات والجهات الممولة، وهو ما يثير تساؤلات حول نزاهة الإجراءات واستقلالها. ورغم الإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن، مثل القرار في 2015 الذي يقضي بـــ إلزام حاملي الولايات بـــ الإفصاح عن التمويل الخارجي وجعل هذا الإفصاح متاحًا للجمهور، فإن هذا الإعلان لا يزال غير إلزامي ويخضع لرقابة ضئيلة من قبل مسؤولي الأمم المتحدة.

هذه المشـكلة تُظهر الحاجة المُلِحَّة لتعزيز الشـفافية المالية في تمويل الإجراءات الخاصـة، وذلك من خلال ضـــمان إلزامية الإفصـــاح عن كافة المصـــادر المالية مع آلية رقابة صـــارمة لضـمان أن التمويل لا يتأثر بأي توجهات أو ضـغوط خارجية قد تؤثر على اسـتقلالية أصـحاب الولايات وقدرتهم على القيام بمهامهم بشكل موضوعي وحيادي.

ثانيا: التأثير الإيجابي للإجراءات الخاصة

1. الإصلاح التشريعي

تعد الإجراءات الخاصة من أبرز الأدوات التي تساهم في تحقيق الإصلاحات التشريعية في الدول الأعضاء، من خلال الحوار البنّاء الذي يقوده المكلفون بولايات مع الهيئات المعنية في الدول المستهدفة. يعد هذا الحوار آلية فعالة للضغط من أجل إلغاء التشريعات التقييدية التي تمس الحقوق والحريات، أو لتفعيل تشريعات جديدة تساهم في تعزيز الحقوق وحمايتها.

على سبيل المثال، في مارس 2024، ألغت كازاخستان مشروع قانون كان يهدف إلى تقييد حرية الإعلام، وهو القانون الذي تعرض لانتقادات حادة من المجتمع المدني. جاء إلغاء هذا القانون بعد نقاشات حوارية جرت مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، التي أعربت عن مخاوف من تأثير هذا القانون على حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام بشكل عام في كازاخستان[15].

مُثال آخر على التأثير الإيجابي للإجراءات الخاصة كان في لبنان، حيث أصدرت وزارة العمل اللبنانية في 9سبتمبر 2020 "عقد العمل الموحد" لصالح عمال المنازل المهاجرات في لبنان. هذا العقد تضمن حقوقًا واسعة للعمال، مثل الحرية الشخصية (حق التنقل وامتلاك الهاتف المحمول) والاحترام الكامل لحقوقهم مثل تحديد ساعات العمل بواقع 48 ساعة أسبوعيًا، فضلًا عن حفظ الأوراق الشخصية للعاملة. وكان إصدار هذا العقد نتيجة نداء عاجل أطلقه المقرر الخاص المعني بالرق المعاصر، المقرر الخاص بحالة حقوق الإنسان للمهاجرين، المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات في 17 يوليو 2020 بشأن وضع العاملات المنزليات في لبنان.

كما أن في عام 2018، أصدرت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة تقريرًا حول العبودية المنزلية، حيث لفتت الانتباه إلى الوضع المذري للعاملات المنزليات في لبنان، وهو ما أسهم في تحفيز السلطات اللبنانية على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين أوضاع هؤلاء العاملات.

[15] Mandate of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28183

2. الكشف عن الانتهاكات المتعلقة بالرق المعاصر

من ضمن التأثيرات الإيجابية البارزة للإجراءات الخاصة هو الكشف عن الانتهاكات المتعلقة بالرق المعاصر، وهي واحدة من القضايا التي تحظى باهتمام خاص من قبل الآليات الدولية لحقوق الإنسان. في هذا السياق، أظهرت التحقيقات الاستقصائية تورط شركات التكنولوجيا الكبرى مثل جوجل وآبل وإنستجرام في فتح أسواق للبيع عبر منصاتها، حيث تم الكشف عن انخراط مستخدمي هذه التطبيقات في الكويت في العبودية الحديثة من خلال عرض البشر للبيع عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

هذا النوع من الانتهاكات تم تسليط الضوء عليه بفضل المقرر الخاص المعني بالرق المعاصر، الذي نظم بالتعاون مع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) عرضًا لفيلم وثائقي يسلط الضوء على العبودية في الكويت .تم عرض هذا الفيلم خلال منتدى الأمم المتحدة للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في عام 2019. وقد شكل الفيلم الوثائقي ضغوطًا كبيرة على منصات التواصل الاجتماعي، حيث استجابت إنستجرام بعد هذا العرض من خلال إغلاق 703 حسابات كانت متورطة في نشر المحتوى المتعلق بالعبودية الحديثة على الإنترنت، بالإضافة إلى حظر الإعلانات التي تروج لهذه القضايا.

وفي عام 2017، قام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بإجراء زيارة ميدانية إلى المنطقة المتأثرة بأعمال العنف ضد الروهينغا في ولاية راخين. خلال هذه الزيارة، تم توثيق العديد من الانتهاكات الجسيمة، مثل القتل الجماعي، والاغتصاب، والتشريد القسري. حيث تسببت هذه التقارير في زيادة الضغط الدولي على الحكومة الميانمارية، مما ساهم في فرض عقوبات من قبل العديد من الدول والهيئات الدولية. كما شكلت تقارير المقرر الخاص نقطة محورية في إصدار قرارات دولية تدين العنف الموجه ضد الروهينغا.

هذا النوع من التحركات يُظهر القدرة الفائقة للإجراءات الخاصة في مكافحة العبودية المعاصرة، سواء كان ذلك في الكشف عن الانتهاكات أو في ممارسة الضغط على الجهات المعنية لاتخاذ خطوات ملموسة نحو التصدي لهذه الظاهرة.

3. استكشاف الممارسات الضارة بالأطفال

ساهم المقررون الخاصون في الكشف عن العديد من الممارسات الضارة التي تؤثر على الأطفال، حيث قاموا بفتح تحقيقات في الانتهاكات التي قد تكون قد حدثت منذ فترة طويلة. على سبيل المثال، في خطوة مهمة، وجه المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال نداءً إلى الكرسي الرسولي أو "الفاتيكان" بشأن مزاعم استمرار الاعتداء الجنسي على الأطفال من قبل رجال الدين الكاثوليك. استجابة لهذا النداء، أعلن البابا فرانسيس عن قرار رفع "السرية

البابوية" عن قضايا الاعتداءات الجنسية ضد القاصرين، وهو قرار كان له تأثير كبير في تغيير موقف الفاتيكان بشأن التعامل مع هذه القضايا.

حتى تاريخ رفع السرية، كانت الفاتيكان تحيط الانتهاكات المتعلقة بالأطفال بالسرية، بزعم ضمان خصوصية الضحايا وحماية سمعة المتهمين. لكن بعد هذا التغيير، أصدرت الفاتيكان في 16 يوليو 2020 دليلًا للأساقفة الكاثوليك في جميع أنحاء العالم حول كيفية توثيق ومعالجة الاتهامات المرتبطة بالاعتداء الجنسي على الأطفال القاصرين. في وقت لاحق، في 21 يونيو 2021، حث مجموعة من المكلفين بولايات خاصة في الأمم المتحدة الكرسي الرسولي على ضمان أن يتم محاسبة المتهمين المزعومين في قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال، مما يعكس أهمية الشفافية والمساءلة في مثل هذه القضايا لضمان عدم الإفلات من العقاب.

هذه الأمثلة تعكس دور الإجراءات الخاصة في تحفيز التغيير الإيجابي على مستوى السياسات الدولية والمحلية في مجال حماية الأطفال من الانتهاكات.

4. استشراف القضايا الناشئة

غالبًا ما تتفوق الإجراءات الخاصة في استشراف القضايا الناشئة التي قد تهدد حقوق الإنسان، حيث تقوم بتحديد التحديات الجديدة وتحذير المجتمع الدولي منها. على سبيل المثال، كان الفريق العامل المعني بالمرتزقة من بين أول من نبه إلى خطورة ظاهرة المرتزقة في النزاعات المسلحة، مبرزًا التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على الأمن وحقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

كما كان هناك تحرك آخر في سبتمبر 2021 من المقرر الخاص المعني بالمواد السامة وحقوق الإنسان، حيث حذر من المخاطر المتزايدة المرتبطة بالمواد الكيميائية السامة في البلاستيك .وقد دعا المقرر الخاص المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فعّالة للحد من التأثيرات السلبية لهذه المواد على صحة الإنسان والبيئة. تعتبر هذه الأمثلة جزءًا من جهود الإجراءات الخاصة لاستشراف القضايا الناشئة التي قد تتسبب في أزمات حقوقية مستقبلاً، ولعب دور مهم في دفع الدول إلى اتخاذ إجراءات وقائية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

5. حماية الأشخاص الذين يلتمسون التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

استمر المقررون الخاصون في مناصرة قضايا الأشخاص الذين يطلبون التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ويواجهون التهديدات والتخويف وأعمال الانتقام. في عام 2024، أصدرت الإجراءات الخاصة تسع بلاغات موجهة إلى ثماني دول، تتعلق بحالات من التخويف

والترهيب ضـــد الأفراد الذين يســـعون للتعاون مع آليات الأمم المتحدة. كما تم توثيق هذه الحوادث في التقارير الموجهة إلى مجلس حقوق الإنســـان والجمعية العامة، بالإضـــافة إلى البيانات الشفوية المقدمة من قبل المكلفين بولايات خلال اجتماعات المجلس.

هذه الجهود ساهمت في منح نوع من الحماية للأفراد المعرضين للتهديد بسبب تعاونهم مع المنظومة الدولية، مما يعزز من قدرة هؤلاء الأفراد على تقديم معلومات هامة حول انتهاكات حقوق الإنسان دون الخوف من التعرض للانتقام.

6. تقديم المشورة للدول الأعضاء

توفر الإجراءات الخاصـــة التوجيه والمشـــورة للدول الأعضـــاء حول كيفية توافق قوانينها وسياساتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، في أوروغواي، وبعد زيارة المقرر الخاص المعني بمناهضـــة التعذيب، تم تحديد الحاجة الملحة للإصـــلاحات في النظام الجنائي. بناءً على ذلك، قام فريق الأمم المتحدة القُطري في أوروجواي بتطوير برنامج مشترك لدعم التغييرات القانونية والسياسية، مما أسهم في تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم بشكل أفضل. هذه الجهود تعكس قدرة الإجراءات الخاصة على إحداث تغييرات ملموسة في الأنظمة القانونية للدول الأعضاء بما يتماشى مع المعايير الدولية، مما يساهم في تحسين أوضاع حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

7. الدفاع عن الحق في الحرية للأشخاص المحتجزين

أســـفرت النقاشـــات التي قادها المقررون الخواص مع الدول التي قاموا بزيارتها عن إطلاق سراح بعض السجناء. على سبيل المثال، في نوفمبر 2024، أفرجت السلطات الجزائرية عن الصحفي إحسان القاضي مع ثمانية آخرين، كانوا محتجزين بعد انتقادهم للدولة، وذلك بعد نداءات من بعض أصـــحاب الولايات. كما أن في عام 2018، زارت المقررة الخاصـــة المعنية بالشـــعوب الأصـــلية جواتيمالا، وفي خلال زيارتها، التقت بعدد من الســـجناء الذين كانوا يدافعون عن حقوق أراضـــيهم. وفي أبريل 2019، أُطلق ســـراح المدافع عن حقوق الإنســـان تشـــوب بعد نحو تســـعة أشـــهر من زيارة المقررة الخاصـــة، وفقًا لتقارير مختلفة، فإن تركيز المقررة الخاصة على هذه القضية سواء في بيان نهاية البعثة أو في تقريرها الذي تلي الزيارة كان عاملًا أساسـيًا في إطلاق سـراحه. مثال آخر في يوليو 2020، وجه محامون في باكسـتان الشـكر للمقررين الخواص في الأمم المتحدة بعد نداءاتهم ومراسـلاتهم المتكررة على مدار أكثر من خمس سنوات للإفراج عن القاصر محمد إقبال في ولاية بنجاب، الذي قضى 21 عامًا في الســـجن في انتظار تنفيذ عقوبة الإعدام على جريمة ارتكبها وهو قاصـــر. بناءً على ذلك، أصدرت محكمة لاهور العليا أمرًا بتخفيف عقوبة الإعدام إلى حكم بالسجن مدى الحياة.

ثالثا: الاقتراحات المحددة لتحسين الإجراءات الخاصة

من خلال التحديات التي وقفت عليها مؤسسة ماعت تقترح هذه الإجراءات لتعزيز فعالية الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة

1. إنشاء الصندوق الطوعي لدعم الإجراءات الخاصة

تُوصي مؤسسة ماعت بضرورة إنشاء صندوق طوعي لدعم الإجراءات الخاصة، حيث يمكن لهذا الصندوق أن يستقبل التمويل بشكل أساسي من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، مع إمكانية استقبال المنح المقدمة من القطاع الخاص والمانحين الفرديين. يهدف هذا الصندوق إلى تخفيف أزمة السيولة وضمان استمرار فعالية الإجراءات الخاصة.

2. إتاحة التدريبات المتخصصة لأصحاب الولايات

ترى مؤسسة ماعت ضرورة توفير تدريب مناسب للمكلفين الجدد بولايات، من خلال اعتماد برنامج تدريبي خاص بالمقرِّرين الخاصين بمجرد تعيينهم. هذا سيساعد على تحسين قدرتهم على فهم نظام الإجراءات الخاصة وتعزيز كفاءتهم في العمل مع الدول والأطراف المعنية.

3. تقديم المساعدة الفنية دون ضغوط

تؤكد مؤسسة ماعت على ضرورة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء دون فرض أي ضغوط، مع توحيد القدرات من خلال التفويضات الخاصة للدول. ينبغي ألا تكون المساعدة الفنية مصحوبة بضغوط قد تؤثر على استقلالية المكلفين بولايات أو على التعاون بين الأطراف المعنية.

4. التواصل الفعال مع المجتمع المدني

استنادًا إلى آراء أصحاب الولايات السابقين، ترى مؤسسة ماعت أن التعاون والتواصل مع المجتمع المدني يعد معيارًا أساسيًا لفعالية المكلفين بولايات. كما تؤكد على ضرورة تجنب ازدواجية العمل مع منظمات محددة واستبعاد غيرها من قبل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، مما يعزز التفاعل المفتوح والشفاف مع كافة الأطراف المعنية.

5. تحديث المعلومات على الموقع الشبكي للإجراءات الخاصة

تلاحظ مؤسسة ماعت أن بعض المعلومات على الموقع الشبكي للإجراءات الخاصة غير محدثة، على سبيل المثال، رغم أن رئيس اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة أشار في عام 2019 إلى بداية تحديث دليل العمليات للإجراءات الخاصة، إلا أن النسخة الموجودة على الموقع لا تزال نسخة قديمة من عام 2008. يجب أن يتم تحديث هذه المعلومات بشكل دوري لضمان الوصول إلى بيانات دقيقة وحديثة لجميع المستخدمين[16].

[16] Manual of Operations of the Special Procedures of the Human Rights Council,

التوصيات

1. **دراسة إنشاء صندوق طوعي لدعم الإجراءات الخاصة**: تدعو مؤسسة ماعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دراسة مقترح إنشاء صندوق طوعي لدعم الإجراءات الخاصة، وتقديم مشروع قرار حول هذا المقترح في الدورة 60 لمجلس حقوق الإنسان بهدف تنفيذ هذا التوجه بشكل عملي وفعال.
2. **تعزيز نزاهة واستقلالية المكلفين بولايات**: تشجع مؤسسة ماعت مجلس حقوق الإنسان على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالاستقلالية والنزاهة والحياد التام، بما يضمن لهم أداء مهامهم بشكل يحقق غايات ولاياتهم بكل فاعلية.
3. **إعداد تقارير سنوية من مكتب المفوض السامي**: تدعو مؤسسة ماعت مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى تقديم تقارير سنوية تتضمن مخصصات الميزانية لكل ولاية ضمن نظام الإجراءات الخاصة، وذلك لضمان الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد.
4. **إدارة التمويل من خلال مكتب المفوض السامي**: يجب أن تُحول أي تمويلات إضافية للمكلفين بولايات عبر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مباشرة، دون أن يتم تقديم هذه التمويلات بشكل مباشر للمكلفين بولايات، لضمان الشفافية والحياد في تخصيص الموارد.
5. **إفصاح شامل عن الدعم المالي خارج الميزانية:** يجب أن تتضمن تقارير الإجراءات الخاصة المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان جميع التفاصيل المتعلقة بأي دعم مالي خارج الميزانية المخصص لإعداد التقارير، وذلك لضمان الشفافية والمساءلة في التمويل.
6. **تجنب إنشاء ولايات قطرية دون موافقة الدول المعنية**: تدعو مؤسسة ماعت إلى ضرورة تجنب إنشاء ولايات قطرية لا تحظى بموافقة الدول المعنية، حفاظًا على مبدأ التعاون المتبادل والاحترام الكامل لسيادة الدول.
7. **وقف أعمال التخويف والترهيب ضد المكلفين بولايات**: يجب أن يتم اتخاذ تدابير فورية لوقف أي أعمال تخويف أو ترهيب ضد المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما يضمن لهم أداء مهامهم في بيئة آمنة وغير متأثرة بالتهديدات.

8. **تعزيز التواصل مع المجتمع المدني**: تدعو مؤسسة ماعت المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى الحفاظ على قنوات تواصل مفتوحة مع المجتمع المدني، من خلال مشاورات منتظمة وإبقاء المجتمع المدني على اطلاع دائم بأي تحديثات تطرأ على عمل الإجراءات الخاصة.
9. **إتاحة دليل العمليات بعدة لغات**: يجب النظر في إتاحة دليل العمليات الخاص بالإجراءات الخاصة بلغات الأمم المتحدة كافة، لضمان وصول المعلومات بشكل شامل وفعال لجميع الأطراف المعنية في مختلف أنحاء العالم.